ندوة حول العراق في إطار الندوة الاقتصادية الدولية في بولندة

كاظم حبيب

عقدت في المدينة السياحية والمنتجع الصحي كرينتسه الواقعة في محافظة كراكوف في بولندة بين السابع والعاشر من شهر أيلول ٢٠٠٥ الندوة الاقتصادية الدولية الخامسة عشرة. وكانت الندوة مناسبة مهمة لعقد لقاءات بين الاقتصاديين ،والسياسيين والمختصين بشؤون مختلف مناطق العالم من مختلف البلدان ، وكذلك الشركات التجارية البولندية ، لاستعراض إمكانيات بولندا على المشاركة في عمليات التنمية والتبادل التجاري والفني والثقافي مع الدول الأخرى.

وقد شاركت في هذه الندوة ١٥٠٠ شخصية من مختلف الاختصاصات الاقتصادية والتجارية والعلمية والسياسية قدموا من عشرات الدول ومن مختلف القارات، إضافة إلى الشخصيات السياسية والاجتماعية التي كان يهمها موضوع الحوار بين الشعوب والبلدان المختلفة للوصول إلى أفضل صيغ التعاون بين الدول في ظل السلام والحرية والديمقراطية.

وعلى مدى أربعة أيام عقدت الكثير من الندوات الاقتصادية والعلاقات الدولية والحياة الثقافية والسياسية وموضوعات التنمية والبيئة والديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان وحقوق القوميات ومسائل السلام ونزع السلاح في العالم وفي المناطق المختلفة ذات التوتر، فضلاً عن موضوعات تمس أهمية وضرورة تحريم انتشار إنتاج وامتلاك الأسلحة النووية في العالم، والمشكلات الراهنة مع الدولة الإيرانية حول هذا الموضوع.

أبدت الدولة البولونية وحكومتها اهتماماً كبيراً بهذه الندوة من خلال مشاركة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان البولوني والكثير من الوزراء والمسؤولين في محافظة كراكوف، العاصمة السابقة لبولندا، في حفلة افتتاح الندوة العالمية وفي ندوة الحوار حول القضايا المطروحة للبحث وخاصة قضايا الوحدة الأوروبية ومشكلات الإرهاب الدولي والوضع في منطقة الشرق الأوسط. كما شارك العديد من المسؤولين البارزين في الدول المجاورة وخاصة الجمهوريات السوفييتية السابقة، مثل لاتفيا، وتعذر حضور رئيسة وزراء أوكرانيا التي كانت مدعوة لهذه الندوة. وإذ تركزت الكثير من الأبحاث والحوارات حول العلاقات الاقتصادية الدولية وتطور الاتحاد الأوروبي وتوسعه والمشكلات الناجمة عن ذلك وخاصة بالنسبة للدول الأقل تقدماً، وعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، فأن منظمي الندوة لم ينسوا منطقة الشرق الأوسط والقضايا الملتهبة فيها وكذلك العلاقات في ما بين دول المنطقة وعلاقة الاتحاد الأوروبي بتركيا والعراق، إضافة إلى المسألة الفلسطينية والقضية الكردية. شارك في الندوة عدد قليل من الاقتصاديين العراقيين بصفة شخصية وبدعوة مباشرة من الهيئة المشرفة على تنظيم الندوة العالمية عبر الأخ زياد رؤوف، ممثل حكومة إقليم كردستان، الذي كلف بتنظيم ندوة خاصة عن العراق وتوجيه الدعوات إلى العراقيين للمشاركة في الندوة العالمية. وقد وجهت الدعوة إلى عدد كبير من المسؤولين العراقيين ومن كردستان العراق ومن المختصين بالشؤون الاقتصادية، ومنهم نائب رئيس الوزراء العراقي الدكتور روژ شاويس، ووزير التخطيط الدكتور برهم صالح، ووزير التجارة، ومحافظ البنك المركزي الدكتور سنان الشبيبي، والدكتور عبد الأمير العبود ...الخ، للمشاركة في هذه الندوة المهمة، بهدف الاستفادة منه ومن تجمع كثرة من مسؤولي مختلف الدول لعرض وجهات نظر العراق حول الواقع الراهن واتجاهات تطوره والمشكلات التي يواجهها المجتمع ودور الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي في دعم العراق ومساعدته في القضاء على الإرهاب وتسريع المسيرة التنموية والسلمية والديمقراطية فيه. إلا أن أغلب هؤلاء اعتذر عن المشاركة لأسباب ربما ترتبط بالوضع في العراق وضرورة وجودهم فيه.

وفي يوم ٢٠٠٥/٩/٨، أي اليوم الأول بعد افتتاح الندوة العالمية، خصص المنظمون وقتاً مناسباً لندوة خاصة بالشأن العراقي شارك فيها أربعة من المختصين العراقيين بالشؤون الاقتصادية وقضايا التنمية والتطور الديمقراطي. حضر الندوة جمع طيب من الناس من مختلف البلدان الذين لهم اهتمامات خاصة بالعراق وأوضاع كردستان العراق وتطور العملية السلمية في هذا البلد الذي يتعرض إلى إرهاب دولي شرس منذ ما يقرب من عامين ونصف العام تقوده القوى الظلامية من أتباع بن لادن والزرقاوي وأيتام النظام المقبور والقوى القومية الشوفينية ومن حزن على سقوط صدام حسين وتيتم بسبب ذلك.

أدار الندوة الخاصة بالعراق الأستاذ زياد رؤوف، وهو شخصية ديمقراطية يمثل حكومة إقليم كردستان في بولندا/كراكوف. وشارك فيها كل من الدكتور أنور أحمد عبد الله، مستشار رئيس وزراء إقليم كردستان العراق للشؤون الزراعية، والدكتور زكي فتاح، وهو خبير سابق في الأمم المتحدة وأستاذ زائر في الجامعة الأمريكية ببيروت ومستشار رئيس وزراء إقليم كردستان لشؤون استراتيجية التنمية في كردستان العراق، وكذلك الدكتور كاظم حبيب.

قدم الأستاذ زياد رؤوف نبذة مكثفة عن سير تطور العملية السلمية في العراق عموماً وأوضاع كردستان وأهمية الموضوعات التي يراد بحثها في هذه الندوة، ثم قدم نبذة مختصرة عن مواقع وأبحاث المشاركين في الندوة.

بعد ذلك قدم السيد الدكتور زكي فتاح مداخلة علمية مكثفة حول استراتيجية التنمية المنشودة في كردستان العراق في ظل ثلاثة اعتبارات جوهرية، وهي: توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية بكل مكوناتها التعليمية والثقافية ..الخ، والقوى البشرية. كما أشار إلى الموارد الطبيعية الكبيرة المتوفرة، ومنها النفط والكبريت والفوسفات وفلزات الحديد، إضافة إلى موارد أخرى مهمة تدخل في صناعة الأسمنت مثلاً، لتحقيق عملية تنمية متسارعة من خلال تنمية القطاع الزراعي، وفي الوقت ذاته تنمية الصناعات الزراعية وتأمين تطوير المدينة الصناعية المنوي إنشاؤها في كردستان العراق لإنعاش الطبقة الوسطى ومحاربة البطالة وتطوير وعي الإنسان لأهمية عملية التنمية والمشاركة الشعبية فيها. ودعا إلى تحقيق التنمية استناداً إلى القطاع الخاص وإلى ضمان انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الكردستاني كمكون أساسي من مكونات الاقتصاد العراقي. وقد وعد الدكتور زكي فتاح بنشر بحثه الاقتصادي قريباً. ويرى الدكتور زكي فتاح أن الاستثمار العقلاني للموارد الأولية يساهم في توفير إمكانيات جديدة لتنمية الموارد البشرية والقوى الفنية وخاصة المستويات الوسطية التي يحتاجها إقليم كردستان والتي يمكن بدورها أن تنمي الثروة الوطنية وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

بعدها تناول السيد الدكتور أنور أحمد عبد الله في ورقته حول الديمقراطية في الشرق الأوسط وموقع العراق منها موضوعاً أساسياً وحيوياً أشار فيه إلى الترابط والتفاعل بين ثلاثة مكونات أساسية في عمليات التحول والتطور في مختلف بلدان العالم، وهي: الديمقراطية والتنمية والبيئة، وضرورة تحقيق التعايش السلمي بين هذه المكونات الثلاثة بدلاً من الصراع بين الإنسان والطبيعة أو بين الإنسان والإنسان. فالديمقراطية لا يمكنها أن تغتني وتتطور وينتعش المجتمع المدني دون أن تكون هناك عملية تنمية اقتصادية وبشرية مستمرة ومستدامة، كما لا يمكن أن تتحقق التنمية، التي لا تعني تنمية اقتصادية فقط بل تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية وحماية البيئة من التلوث...الخ، دون التطوير المستمر للعملية الديمقراطية التي تستوجب تطويراً مستمراً في الوعي الاجتماعي والسياسي للفرد والمجتمع. ومن ثم لا يمكن لهذين المكونين أن يتطورا دون إبداء أقصى العناية والحماية للبيئة والاستخدام العقلاني والفعال للموارد الاقتصادية المادية والبشرية. إذ كان العالم في السابق يشهد صراعاً بين الإنسان والطبيعة لإخضاع الطبيعة له، فإن الدلائل والمؤشرات المناخية وغيرها تشير إلى أن هذا الصراع يفترض أن ينتهي لصالح التعايش بين الطبيعة والإنسان، أو بين المكونات الثلاثة التي يشكل الإنسان، وهو جزء من الطبيعة، قاعدتها المادية وأساسها ومحورها وهدفها الأساسي. ثم تطرق بشكل مكثف إلى أهمية أخذ العراق، بهذا الموقف النظري الحديث الذي يربط بين هذه المكونات لعملية التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية في آن واحد، وأن إقليم كردستان يسعى إلى وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية، ومنها التنمية الزراعية، لا تغفل الإنسان أو الطبيعة أو التطوير الديمقراطية للمجتمع أو البيئة، إذ أحدها يؤثر على الآخر ويتأثر به ويتفاعل معه. ويعد الدكتور عبد الله كتاباً مهماً بصدد العلاقة بين هذه المكونات في عالمنا المعولم الجديد.

أما الدكتور كاظم حبيب فقد طرح في ورقة عمله الموسومة "هل من فرصة سانحة أمام العراق لبناء اقتصاده الوطني في دولة اتحادية ديمقراطية؟" ، سبق لـ(المدى) أن نشرت نصها.

وبعد الانتهاء من تقديم المداخلات جرى نقاش حيوي حول المسائل الاقتصادية والسياسية، وجرى تركيز خاص حول فيدرالية كردستان والموقف منها وخاصة من بعض العرب والترك الذين حضروا الندوة. وقد اشترك عدد من الحاضرين في طرح الأسئلة وفي بعض المداخلات المكثفة.

وفي الجانب السياسي شارك الأستاذ زياد رؤوف مجيباً عن بعض الأسئلة بصدد كردستان والموقف من القوميات الأخرى غير الكردية، مثل التركمان والكلد أشور، مؤكداً بأن إقليم كردستان يحترم القوميات الأخرى ويمنحها حقوقها الإدارية والثقافية ويعتبر ذلك تجسيداً لإيمان الشعب الكردي والحكومة الكردستانية بحقوق القوميات الأخرى المقيمة في كردستان. كما أشار في تعقيبه على سؤال وزير خارجية تركي سابق إلى أن الشعب الكردي في تركيا لا يتمتع بحقوقه القومية وحرم منها لقرون كثيرة، كما منع من حقه في التحدث بلغته القومية الكردية أو إقامة مؤسساته التعليمية أو أحزابه السياسية، وأنه حتى الآن يعاني من مصاعب كبيرة. رغم ما طرحه رئيس الوزراء التركي الحالي من تفهمه لوجود وحقوق الكرد في كردستان تركيا.

ثم أشار مدير الندوة إلى أن الشعب الكردي في كردستان العراق يقدم نموذجاً جيداً لبقية أجزاء كردستان في نضالهم من أجل حقوقهم القومية وتمتعهم المشروع بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

قام الباحثون من كردستان العراق بعقد لقاءات خاصة مع عدد من الوفود المشاركة في الندوة ومع المضيفين وخاصة مع رئيس مجلس النواب في محافظة كراكوف الذي أبدى تطلعاً ورغبة في التعرف على تجربة كردستان العراق وعلى اتجاهات التطور الاقتصادي وإمكانيات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني. كما عقدت المجموعة لقاءات عدة منها مع مستشار رئيس جمهورية كازخستان للعلاقات الخارجية، ونائب وزير خارجية تاجكستان ونائب وزير الاقتصاد فيها، ومع نائب رئيس البرلمان في جمهورية قرغيزيا ونائب وزير الاقتصاد والتنمية في أرمينيا وأذربيجان، إضافة إلى لقاء مع احد أعضاء البرلمان الأوربي.

كانت اللقاءات غنية ومفيدة لكردستان العراق والعراق وأرى أن من الضروري استثمار مثل هذه الندوات للتعريف بالعراق وبأوضاعه ومجالات التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى.

من المؤسف حقاً عدم مشاركة السفير العراقي في بولونيا في مثل هذه الندوة العالمية المهمة، في حين ساهم الكثير من سفراء الدول الأخرى فيها. ولا يمكن البت في ما إذا كان السيد السفير العراقي قد دعي أصلاً إلى مثل هذه الندوة أم لم يدع إليها. وفي الحالتين كان الأمر غير مفهوم. إذ كان حضوره مهماً لتطوير علاقاته بالمسؤولين البولنديين وبالضيوف القادمين من بلدان أخرى لشرح قضية العراق والتعريف باتجاهات التطور الراهنة.

وفي ندوة خاصة بالشؤون التركية والقضية الكردية شارك البروفسور الألماني الدكتور أودو شتاينباخ، رئيس معهد الاستشراق في هامبورغ، حيث نوقش في الندوة أمر استقلال كردستان والموقف التركي منها وعلاقة ذلك بالاتحاد الأوروبي. بلور الأستاذ شتاينباخ مداخلته بالنقاط التالية:

١- من حق تركيا أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولكن عليها أن تمارس المبادئ والأسس التي يفترض أن تمارسها كل الدول الأعضاء في الاتحاد، ومنها الاعتراف بوجود وحقوق الشعب الكردي بما في ذلك حقه في تقرير مصيره.

٢- وأن على تركيا أن تفهم بأنها لا يمكن أن تمارس سياسة تتعارض مع هذا المبدأ وفي الوقت نفسه تريد أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي.

٣- إن على تركيا احترام أرادة الشعب الكردي في العراق واحترام فيدراليته أيضاً وقراره.

٤- لا بد من خلق أجواء جديدة لعملية ديمقراطية سلمية في المنطقة بأسرها تسمح بتطوير التنمية فيها والتعاون الاقتصادي والثقافي المتبادل.

وفي ندوة أخرى حول التنمية في الدول العربية حضر ضيفان من الأردن، هما الدكتور رؤوف سعد أبو جابر وعقيلته، وشاركا في النقاش. ومع انتهاء عرض الأفكار الأساسية للمحاضرين تصدى الضيفان بانفعال شديد ومنفلت لا معنى له محتجين على المحاضرين بسبب "تدخلهم في شؤون البلدان العربية!" لأنهم بحثوا موضوع التنمية والحريات الديمقراطية في هذه الدول، ثم هاجما المحاضرين الثلاثة بصراخ غير معقول (وكانوا من مصر (امرأة) وبريطاني وهندي) تسببا في نشوء استياء إزاء هذا التصرف الصبياني من زوجين كبيرين في السن ومن بلد عربي. ولكنهما حصدا عدم ارتياح المشاركين في الندوة ووجدا نفسيهما معزولين فغادرا القاعة غير مأسوف عليهما، إذ من غير المعقول أن نفرض على مثل هذه الندوات العالمية ما يفترض أن يناقشه المشاركون وما لا يجوز مناقشته. فذهنية الاستبداد والإقصاء والتحريم لا يمكن قبولها بأي حال في مثل هذه الندوات الديمقراطية المفتوحة.

أتمنى أن تتسع مشاركة العراقيات والعراقيين في هذه الندوة السنوات القادمة في هذه الندوة وفي غيرها من الندوات العالمية.

نظرية المؤامرة

أنطوان فكتين
ترجمة: أحمد الهاشم

في الحادي عشر من أيلول تعرضت الولايات المتحدة الاميركية لهجمات لا نظير لها ، وحدث على إثرها انعطاف في المسار العالمي برر على وجه الخصوص النزعة التدخلية في كل أجنحة إدارة بوش التي كانت في ذلك الحين أقرب إلى النزعة الانعزالية. وبينما لم يكن الدخان قد توقف عن التسرب من أنقاض البرجين ، كانت الأسئلة قد بدأت تطرح : من المستفيد من الجريمة؟ ألم تتهاون المخابرات الأميركية عمدا وعن قصد ، كي تجري الاعتداءات ، وهي التي كانت قد أخطرت مسبقا؟ وهل أن العميل السابق لوكالة المخابرات الأمريكية بن لادن لم يتصرف تلبية لطلب مسبق؟ ويجد منطلق الريبة هذا أنموذجه في شخص تيري ميسان. فنظرية الأخير مفادها أن مجموعة سرية من الجهاز التنفيذي الأميركي هي الموصي الحقيقي بهذه الهجمات ، وهدفها: السيطرة على العالم. والدليل على هذه الخديعة أن صاروخا أميركيا وليس طائرة هو الذي ضرب البنتاغون.

كما أن حيثيات أخرى تثبت ذلك: حجم الحفرة في واجهة البناية، وغياب الأنقاض على الأرض الخضراء. وشاعت الأطروحة على الانترنيت بقوة استثنائية، ثم على شكل كتاب "الخدعة الرهيبة"، الذي بيعت منه ثلاثمائة ألف نسخة، قبل أن يجوب العالم في سبع وعشرين لغة.

إن نظرية تيري ميسان هي أولا وقبل كل شيء استنساخ لنظرية المؤامرة، فضلا عن أنها نتاج لمجتمع المعلومات، إذ يتناغم التأثير المتعاظم للانترنيت مع وسائل "مجتمع السوق الاستعراضي"، حيث الخبر المثير وإفشاء الأسرار وكشف النقاب هي المحفزات المطلوبة أكثر من غيرها. إنها نظرية يبدو التاريخ فيها مجرد مسرح لخيال الظل، حيث الأحداث حيل تعتم على الأفاعيل السرية والمدبرة لمحركي الخيوط الذين يسعون إلى الهيمنة على العالم، وحيث التاريخ وأقداره ثمرة خطة خفية يتوجب كشفها، وهي خطة شريرة بالضرورة لأن أسطورة المؤامرة مسكونة بتشاؤم متجذر.

هذيان عقلاني

على الرغم من الشطط الذي تبدو عليه نظرية المؤامرة فإنها لا تخلو من عقلانية. أو بالأصح إنها تفرض عقلانيتها باسم قراءة نقدية مغالية للأحداث، قراءة يصبح كل شيء فيها علامة، وتغدو كل علامة عرضة لتأويل طليق، باسم مبدأ أن كل ما يأتي لاحقا لشيء هو بالضرورة متسبب بفعل الأخير، أو ببساطة أكثر أن كل ما يحصل، سببه أولئك الذين يستفيدون منه. ومن الناحية الرمزية فإنها سياسية بدرجة عالية، لأنها تطرح هذا السؤال الوحيد: من يمارس السلطة حقا؟ من هو صاحب النفوذ؟

ولا غرو مطلقا إذن أن نظرية المؤامرة العالمية في شكلها الحالي ولدت تحديدا عندما تم ابتكار ممارسة السلطة في العصر الحديث. وابتكارها هذا امتزج في الحقيقة مع ولادة نظام اجتماعي- سياسي لم يعد ثابتا ولا تقليديا، وإنما يخضع إلى عمل الإرادة الإنسانية التحويلي. ففي ردة الفعل تجاه أنوار الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، تجسدت نظرية المؤامرة في الأوساط المناهضة للثورة، أي الملكية والكاثوليكية. فبناء على ما يقوله القس بارويل في كتابه "مذكرات من أجل خدمة تاريخ اليعقوبية"، الصادر في عام ١٧٩٧، كان أصحاب نظرية المؤامرة يوضحون أن الثورة حدثت بفعل عمل سري دبره الماسونيون الفرنسيون واليهود والجمعيات السرية في سبيل تحطيم الأمة. كما يضيف القس القول "كل شيء كان مستبقا ومفكرا فيه ومدبرا. كان كل شيء يتأتى من الرذالة الأكثر عمقا، إذ أعد كل شيء أشخاص كانوا وحدهم يملكون خيوط المؤامرات التي كانوا يحوكونها زمنا طويلا في جمعيات سرية".

تفرض نظرية المؤامرة العالمية منذ ولادتها جدلا –ديالكتيكا –من طراز المرئي والمخفي، ومنطقا شبيها بما اجترحه مورا و"ولاياته الخمس المتحدة": أي اليهود والماسونيون والبروتستانت والأجانب والاشتراكيون، الذين كان يعتقد حينذاك أنهم يوحدون جهودهم، وفقا لخطة مقررة سلفا، في سبيل تحطيم النظام التقليدي والوطني. وهذه اللغة الطنانة ما زالت قائمة لدى اليمين المتطرف حاليا. فالقوى التي ذكرها مورا ما زالت، بالنسبة لليمين المتطرف، هي المحركة لحداثة ملعونة ليبرالية، وذات نزعة شمولية ومساواتية وديمقراطية. وهذا هو جوهر كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون"، كما يعتقد أنصار اليمين، والذي يضاف إليه أحيانا عنوان فرعي هو: "البرنامج اليهودي لغزو العالم".

نظريات تقترن بالتاريخ

لم تشهد نظرية المؤامرة استمرارا إلا من حيث الشكل. أما بالنسبة لما بقي منها، فقد تكيّف مع تحولات التاريخ، حتى أن قوى أخرى انضمت إلى قائمة القوى السرية السابقة في القرن العشرين: الرأسماليون ورجال المال والاميركان. باختصار كل مجموعة تحمل حقا أو افتراضا أي سلطة كانت، فإنها قابلة لأن تكون مؤسطرة، وأن ترى تأثيرها وقد تحول إلى استيهام، حتى أن نظرية المؤامرة العالمية قد وجدت لها جمهورا جديدا، وازدهرت في بعض الأوساط التقدمية. والمفارقة هنا فاقعة: فالنقد الاجتماعي (الذي برع فيه الاشتراكيون/م) هو ممارسة حاذقة (أي تعقد ما يبدو بسيطا)، ونظرية المؤامرة على العكس تجعل من المعقد بسيطا. إن سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين هي التي وصفت فيها الأسر المائتان (وفي الحقيقة يمثل هذا الرقم أصحاب الأسهم الكبرى في مصرف فرنسا) بأنها الرأس المدبر لمنظمة جبارة مستقلة الإرادة، هي المسؤولة عن فشل اليسار. وهو فشل كان يكفي القول إن أسبابه تكمن في الانقسامات الداخلية والتقلبات الانتخابية والأخطاء الستراتيجية.

وقد تركزت نظرية المؤامرة العالمية بعد الحرب، وهي النظرية التي تمثل النسخة السوداء/ النيغاتيف التامة لمسار التاريخ، نقول تركزت على "قوى سرية" جديدة بشكل ينسجم مع تحولات الرأسمالية المعولمة، والانحسار النسبي لسلطة الدولة القطرية، لمصلحة المؤسسات العابرة للدول. وعلى وفق تلك التحولات تتبين نظرية المؤامرة التي اتجهت هذه المرة إلى اللجنة الثلاثية الأطراف، أو لمجموعة بيلد بيرغ والناديين اللذين يضمان سنويا رجال أعمال من مختلف الأقطار، إذ جرى السعي إلى ملاحقة الأجندة السرية لهذه المنظمات التي افترض أنها تقيم الحكومات وتفشلها في سبيل مرضاة خططها الشيطانية. وكان ذلك السعي موجودا في اليسار المتطرف كما في اليمين المتطرف، في كتب هنري كوستون المنظر للمؤامرة اليهودية – الماسونية التي استهوت بقوة الجبهة القومية (حزب يميني/م). علينا أن نضيف إلى ذلك تخيل المؤامرة الشيوعية الكونية التي استثارت جزءا لا يستهان به في الحقل السياسي.

ثم جاءت نهاية الحرب الباردة وحلول قوة عظمى واحدة والعولمة وتقهقر الآيديولوجيات التقليدية، لتؤدي كلها إلى انعطافة حادة. أصبحت أميركا هي المجسد للمؤامرة الدولية من الألف إلى الياء، وهي مركز "العالم السفلي"، كما كان المحلل راول جيرارديه يسميها المحل المظلم للرغبة المؤامراتية، والحاضنة لمؤامرات فرعية أخرى عالميا، مثل مؤامرة الشركات العابرة للقارات، أو مؤامرة القطاع المالي.

إن ثمة غواية كبيرة في إيجاد مركز وحيد للسلطة وسبباً وحيداً للشر، على الرغم مما يحمله ذلك من تجن على الوقائع الحقيقية وإنكار للتعقيد، في عالم أصبحت فيه السلطة تفاعلية ومتعددة الأطراف، وغدت فيه المصادفة تتغلب على القرارات في أغلب الأحيان أكثر من العكس. ولكن في نظرية المؤامرة تجتمع الحروب والفقر والإرهاب واحتكار الثروات ليكون مردها إلى أمر واحد: الإرادة السرية للغول الرأسمالي –الأميركي وحساباته الباردة.

وسواء أكان المقصود مؤامرة عالمية أم تلك المؤامرات الصغيرة التي تستهوي الرأي العام، فإن الأسئلة تطرح في الحدود نفسها، من نحو: من يحكم؟ وما الذي تخفيه السلطة المرئية؟ ففي كل مرة تقع أحداث جليلة، تصبح النخب، أي السلطة، مشتبها بها، والديمقراطية وقواها المضادة أوهاما.

لا ينكر أن نظرية المؤامرة تستمد قوة غوايتها من وجود مؤامرات حقيقية، ولا ينكر أن الشك هو عنصر جوهري مرافق للديمقراطية. ولكن افتراض أن قاعدة السلطة هي السرية والشر إنما هو أمر من شأنه أن يضع أتباع نظرية المؤامرة في حلقة مغلقة بلا مخرج، ويجردهم –ويا للمفارقة – من كل قوة (إذ أن إسقاط القدرة المطلقة على بعض العوامل إنما يجرد من يقوم بهذا الإسقاط من أية قدرة أو قوة لمواجهتها). وتصبح نظرية المؤامرة عندئذ مجرد شكوى بلا حول ولا قوة.

عن: المجلة الأدبية ، العدد: ٤٤٤ ، تموز/آب ٢٠٠٥